

تحرك عاجل

اعتقال الصحفية هاجر ريسوني بتهم ملفقة

اعتقلت الشرطة المغربية في 31 أغسطس/آب 2019، الصحفية هاجر ريسوني للاشتباه بإجرائها عملية إجهاض، على الرغم من عدم وجود أدلة تثبت هذه الادعاءات. وتم اعتقالها أثناء مغادرتها لعيادة أحد الأطباء في الرباط برفقة خطيبها، كما اعتقل الطبيب، واثنان من الطاقم الطبي. ولا تزال هاجر والأربعة الآخرون قيد الاحتجاز حتى اليوم. فمن المقرر أن تنعقد المحاكمة في 16 سبتمبر/أيلول 2019.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الحكومة سعد الدين العثماني

قصر توراكة الملكي

الرباط

10070

فاكس: +212537771010

معالي رئيس حكومة المغرب

تحية طيبة وبعد ...

بينما كانت تغادر الصحفية هاجر ريسوني وخطيبها في 31 أغسطس/آب 2019، من عيادة أحد الأطباء بالعاصمة الرباط، أحاط بها ستة رجال شرطة يرتدون ملابس مدنية (كان أحدهم يحمل كاميرا) وسألوها ما إذا كانت قد خضعت لعملية إجهاض؛ ثم اعتقلوها هي وخطيبها والطبيب واثنين من طاقم العيادة الطبي. ووفقاً لما قاله محامي هاجر، سعد السهلي، لم ترد أي أدلة في التقرير الطبي تثبت خضوع هاجر لعملية إجهاض. ويواجه الخمسة اتهامات تتعلق بالإجهاض، ولا تستند إلى أي أدلة.

فتواجه هاجر اتهامًا بخضوعها لعملية إجهاض، بينما يواجه خطيبها بالفساد، التواطؤ في إجراء عملية الإجهاض. ويواجه طبيها اتهامًا بإجراء عمليات إجهاض بصفة منتظمة، بينما يُتَّهَم اثنان من طاقمه الطبي بمشاركته في إجراء أحد عمليات الإجهاض. ويتهدد الخمسة جميعًا خطر السجن لمدة عام واحد؛ إذ لا تزال هاجر والأربعة الآخرون بالسجن في انتظار محاكمتهم المقرر انعقادها في 16 سبتمبر/أيلول 2019؛ كما يأتي موعد المحاكمة في الأسبوع الذي حددته هاجر وخطيبها لإقامة حفل عقد قرانهما.

وقد بعثت هاجر برسالة في 4 سبتمبر/أيلول 2019 من السجن إلى صحيفتها أخبار اليوم؛ حيثما ذكرت أنها استُجوبت بشأن كتاباتها السياسية، بينما كانت قيد الاحتجاز، وسُئلت عن أحد زملائها بالصحيفة وعن أسرتها، ومن بينها عمها أحمد ريسوني، عالم مقاصد الشريعة البارز ورئيس حركة التوحيد والإصلاح، إحدى أكبر الحركات الإسلامية في المغرب. وتثير هذه المعلومة بواعث القلق من أن يكون اعتقال هاجر ريسوني قد جاء بدوافع سياسية، وكذلك متعلقًا بعملها الصحفي. فقد نشرت هاجر ريسوني سلسلة من المقابلات مع أحمد الزفزافي، والد ناصر الزفزافي، زعيم الحراك الشعبي في منطقة الريف. كما نشرت مقالات تنتقد فيها السلطات المغربية.

ولهذا، نطلب إلى معاليكم، فضلاً، أن تُفرجوا عن هاجر ريسوني وخطيبها، وكذلك المعتقلين الثلاثة الآخرين في القضية فوراً ودون شرط أو قيد؛ إذ أن اعتقالها ليس إلا انتهاك صارخاً لخصوصيتها وغير ذلك لما تتمتع به من حقوق الإنسان. كما ندعوكم أيضاً إلى أن تعملوا على أن يتماشى احتجازها مع "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء"، إلى حين الإفراج عنها. وأخيراً، ندعوكم إلى أن تصلحوا القوانين التي تنتهك حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في استقلاليتها الجسدية والشخصية، وعدم التعرض للتمييز، والتمتع بالخصوصية والسلامة الصحية. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

يشكل ممارسة الجنس خارج إطار الزواج جريمة جنائية بموجب القانون المغربي؛ كما يُجرّم الإجهاض في جميع الظروف، ما لم يتهدد المرأة خطر من الحمل وما لم يوافق زوجها؛ وإلا فإنه وفقاً للقانون الدولي، تتمتع المرأة بالحق في الاستقلالية الجسدية والشخصية، الذي يتضمن الحرية في اتخاذ القرارات الجنسية والإنجابية. كما يرقى تجريم الخدمات الصحية التي تحتاجها النساء فقط، كالإجهاض، إلى التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وتعيد هذه الحالة إلى الأذهان، على نحو صارخ، الحاجة الماسة لإلغاء قوانين المغرب التي تجرم ممارسة الجنس خارج إطار الزواج والإجهاض. فهذه هذه الأحكام تنتهك حقوق المرأة، التي تتضمن حقوق الاستقلالية الجسدية والشخصية، وعدم التعرض للتمييز، والتمتع بالخصوصية والسلامة الصحية.

وتصدر أحكام بالسجن بحق الصحفيين ومدافعي حقوق الإنسان في المغرب لتعبيرهم السلمي عن آرائهم بصورة سلمية. فاستخدمت النيابة تهماً تتعلق بالأمن غير متناسبة وغير ملائمة استناداً إلى جرائم مشمولة بالقانون الجنائي وقانون مكافحة الإرهاب. فقد حُكم على توفيق بوعشرين، رئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم، حيثما تعمل هاجر ريسوني، بالسجن لمدة 12 عاماً بتهم ذات دوافع سياسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: هاجر ريسوني (صيغة المؤنث)